المشهد السياسي

فرنسا قلقة من مشروع أميركي جديد لـ«اليونيفيل»: توسيع المهمات شرقاً وزيادة صلاحيات «الردع والمحاسبة»

قائد جديد لـ«اليونيفيل» هو الرابع عشر منذ أربعين عاماً. الجنرال ستيفان ديل كول هو الإيطالي الثالث الذي يقود القبعات الزرق «المعزَّزة» بعد عام 2006، وخدم سابقاً في قيادة قوات بلاده في الجنوب. يتسلّم دل كول مهمته، فيما يحاول الأميركيون في مجلس الأمن تعديل مهمات «اليونيفيل» ونطاق عملها

كشفت مصادر دبلوماسية واسعة الاطلاع لـ«الأخبار» أن مستشار الأمن القومي الأميركي في البيت الأبيض جون بولتون، يجري مشاورات مع عدد من الدبلوماسيين والأمنيين الأميركيين، بالتنسيق مع بعض الدوائر اللصيقة به في نيويورك، لجعل مناسبة التجديد لقوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل) في نهاية هذا الشهر، «مناسبة غير روتينية»، كما هي العادة منذ وصول طلائع هذه القوات إلى لبنان في عام 1978، غداة الاجتياح الإسرائيلي الأول للجنوب.

صحيح أن المهمات المناطة بالقبعات الزرق جرى تعديلها و«تعزيزها» في عام 2006، من ضمن مندرجات القرار 1701، غير أن مسودتي المشروع الأميركي أولاً والمشروع الأميركي - الفرنسي ثانياً، كانتا تنصان على جعل انتداب «اليونيفيل» تحت الفصل السابع، فضلاً عن توسيع المهمات والصلاحيات ونطاق العمل (كل الحدود البرية والبحرية والجوية)، وحق مصادرة السلاح والاعتقال إلخ...

فرنسا تتلقى «إشارات مقلقة» حول نية واشنطن إدخال تعديلات جوهرية على مهام «اليونيفيل»

أما القاسم المشترك بين هذين المشروعين، فهو حضور الإسرائيليين في صلب صياغتهما، من خلال وجود المندوب الأميركي في الأمم المتحدة حينذاك، جون بولتون، فضلاً عن آخرين، أبرزهم إليوت أبرامز وديفيد ولش، بالإضافة إلى وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس.

بعد 12 عاماً على عدوان تموز، يُطل بولتون مجدداً، لكن هذه المرة من قلب البيت الأبيض. وفي المعلومات، أن بولتون حاول جسّ نبض قوى دولية أخرى، أبرزها فرنسا بوصفها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، من جهة، ولكونها وحدها من بين الدول الخمس تشارك بقواتها ضمن «اليونيفيل» في الجنوب اللبناني، من جهة أخرى.

غير أن الفرنسيين ـ على جاري عادتهم ـ تعاملوا مع موضوع التجديد للقوات الدولية، ليس بوصفه ملفاً يخصّ أمن إسرائيل، مع حرصهم على ذلك بلا أدنى شك، بل بوصفه ملفاً يخصّ الأمن القومي الفرنسي، بالنظر إلى وجود ضباط وجنود فرنسيين في جنوب لبنان (نحو 1200 عسكري)، فكان أن ردّوا على مراسلات الأميركيين برفض أية محاولة لتعديل مهمات اليونيفيل، من زاوية حرصهم على أمن جنودهم في الجنوب.

لم تكتفِ باريس بذلك، بل سارعت إلى وضع الحكومة اللبنانية في أجواء المداولات الجارية حالياً بين واشنطن ونيويورك، وبالتنسيق المباشر مع تل أبيب. في المعلومات، أن الفرنسيين تحدثوا عن تلقيهم ما سمّوها «إشارات مقلقة» من الجانب الأميركي. هذه «الإشارات» تتمثل بمحاولة إدخال تعديلات جوهرية على قرار التمديد للقوات الدولية في الحادي والثلاثين من آب المقبل في مجلس الأمن الدولي، على أن تشمل مهمات قوات «اليونيفيل» ونطاق عملياتها (الحديث مجدداً عن الحدود الشرقية بين لبنان وسوريا)، ومنح هذه القوات «إمكانية التدخل والردع والمحاسبة»، وذلك تحت طائلة اتخاذ تدابير في حال رفض هذه التعديلات، بينها خفض المساهمة الأميركية في تمويل قوات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم (جرى خفضها أصلاً في السنوات الأخيرة)، وبينها قوات «اليونيفيل» في الجنوب اللبناني.

بولتون يستعيد ما حاول فعله في العام 2006: قوات ردع دولية عند كل حدود لبنان (علي حشيشو)

يذكر أنه في العام الماضي ارتفعت التهديدات الأميركية بخفض موازنة «اليونيفيل» إن لم تتغيّر مهمات وحداتها، وحُمّل الجنرال الإيرلندي السابق مايكل بيري مسؤولية تنفيذ مهمات التفتيش. وضُمِّن بند إضافي في المهمة الجديدة، واستُخدِمَت كلمة «inspection»، أي أعمال التفتيش أو التحقّق «من المواقع المشبوهة». وكان القلق الأوروبي يومها من انعكاس الخفض المالي على مهمات حفظ السلام، فبُحِثَت آلية خفض عديد القوات البحرية وسحب سفينة من العمل ضمن الحدود الإقليمية. أما هذه المرّة، فالخوف من الخفض قد ينعكس على القوات البرية.

وفي اعتقاد الأميركيين أن اللحظة السياسية، المحلية والإقليمية والدولية، مواتية للتعديل، خصوصاً في ضوء بدء العدّ العكسي لنهاية الحرب في سوريا، بكل ما يترتب على ذلك من معطيات لها علاقة بدور حزب الله في المرحلة المقبلة وانتشاره خارج لبنان، وتحديداً في سوريا. يزيد الطين بلة أن تأخير اللبنانيين في تشكيل حكومة ما بعد الانتخابات النيابية الأخيرة، يشكل عامل إضعاف لموقفهم دولياً. وفي المقابل، يريد الأميركيون التسلل من هذه الثغرة من أجل تعديل مهمات «اليونيفيل».

بولتون المعروف بعدائه لإيران وكل فصائل المقاومة في لبنان وفلسطين، «مستعد لتحطيم كل شيء»، على حدّ تعبير الفرنسيين، وهو يتحرك حتى الآن في مسرح دبلوماسي تنتفي فيه أية حركة دبلوماسية لبنانية وقائية، لذلك، ألحّ الفرنسيون على الجانب اللبناني التسريع بولادة الحكومة الجديدة، سواء من زاوية حرصهم على قواتهم العاملة ضمن «اليونيفيل»، أو من زاوية الحرص المبالغ فيه أيضاً على نتائج «باريس - 4»، وذلك في مواجهة حفلة الجنون الأميركي المتجددة. وحذّر الفرنسيون الجانب اللبناني من أن أي تلكؤ في تحمّل المسؤولية قد يفضي إلى إدخال تعديلات على مهمات «اليونيفيل».

(الأخبار)

الإيطالي ديل كول يحل محل الإيرلندي بيري

أقيم، أمس، حفل تسليم وتسلم في مقر قيادة "اليونيفيل" في الناقورة بين اللواء مايكل بيري (إيرلندي الجنسية) وخلفه اللواء ستيفانو ديل كول (إيطالي الجنسية وخدم سابقاً في الجنوب). بحضور رسمي لبناني وعسكري لبناني ودولي وفاعليات جنوبية. تخلل الاحتفال عرض عسكري رمزي، ووضع إكليلي ورد، لبناني ودولي، على النصب التذكاري لضحايا "اليونيفيل"، قبل أن يتسلم ديل كول من سلفه بيري علم الأمم المتحدة إيذاناً ببدء مهماته قائداً لـ "اليونيفيل" في لبنان. وقال ديل كول في كلمته: «أتعهد أمامكم بقيادة اليونيفيل على الدرب نفسه المؤدي إلى تطبيق قرار مجلس الأمن 1701. هذا القرار وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تشكل المظلة التي توجه مهمة اليونيفيل وتؤمن حمايتنا كحفظة للسلام، والأهم من ذلك أنها تحمي جنوب لبنان من ويلات الحرب التي لحقت بهذه الأرض على مدى عقود». وكان القائد المنتهية ولايته مايكل بيري، قد شارك في ما يعرف بـ«ذكرى شهداء الحروب التي خاضتها إسرائيل»، في فلسطين المحتلة، بالتزامن مع ذكرى مجزرة قانا الأولى في 18 نيسان الماضي. وكان اللافت للنظر أنّ بيري الذي تباهى بمشاركته في الاحتفالات في جبل «هرتسيل»، على حسابه على «تويتر»، لم يكلف نفسه إزالة التغريدة أو الاعتذار من اللبنانيين.

(الأخبار)

تقرير

الحريري: أتواصل مع حزب الله وهم يريدون حكومة

فيما لا تزال أزمة تشكيل الحكومة على حالها، برز، أمس، تصعيد جديد على لسان وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل، الذي أكّد بعد اجتماع «كتلة لبنان القوي»، أنه «لا يجوز ابتزاز العهد بوجوب تشكيل حكومة لتولد الحكومة معطلة، ونحن تنازلنا سلفاً عن أمور كثيرة». وهدّد باسيل، أنه «إذا تطلب الأمر عملية سياسية دبلوماسية شعبية لفك أسر لبنان من الاعتقال السياسي الذي نحن فيه، لن نتأخر» مشيراً إلى أنه «لن نقبل بأي حكومة، فمطلبنا حكومة منتجة وقائمة على عدالة التمثيل وعدم وجود استنسابية أو مزاجية عند أي جهة سياسية».

كلام باسيل، قابله «نصف» تهدئة من قبل الرئيس المكلّف سعد الحريري، الذي أكّد قبيل اجتماع كتلة المستقبل النيابية، أن «وضع البلد هو الأهم اليوم، وعلى كل الأفرقاء أن يتواضعوا ويقدموا بعض التضحيات»، مستغرباً تحميله مسؤولية التأخير في تشكيل الحكومة، وأشار إلى أنه «على تواصل مع كافة الأفرقاء وإن لم يلتق بهم».

وبعد انقطاع للقاءات بين الطرفين، قال الحريري إنه قد يتصل بباسيل ويدعوه إلى زيارته، «لكني لم ألمس جديداً حتى الآن، فأنا أعرف موقف رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر، وأعتبر أن على الجميع أن يلتفتوا إلى الوضع الاقتصادي. أما إذا كان المطلوب من رئيس الحكومة أن يقدم هو كل التنازلات فنحن ضحينا كثيراً». وأكّد الحريري أن «لا أحد يحيلني إلى أحد، أنا رئيس حكومة، أشكل حكومة وأتحدث مع كل الأفرقاء، وكل فريق لديه مطالب مسجلة لدي جميعها، أنا أعمل على تشكيل حكومة وفاق وطني»، ورداً على كلام رئيس الجمهورية ميشال عون حول كون باسيل في رأس السباق إلى الرئاسة، اعتبر الحريري أن «رئيس جمهورية هو العماد ميشال عون، ولا أحد يستبق الأمور».

باسيل يهدد بعملية سياسية دبلوماسية شعبية لفك أسر الحكومة من الاعتقال السياسي

وفيما نفى الرئيس المكلّف وجود أي ضغوط خارجية تمنع تشكيل الحكومة، أكّد أن هناك تواصلاً مع حزب الله و«الحزب يريد تشكيل حكومة، والجميع يريد حكومة».

من جهتها، أكّدت كتلة المستقبل في بيانها أنها اطلعت على مجريات تأليف الحكومة، وأكبرت الكتلة للحريري «صبره الذي لن ينفذ، وحكمته في مقاربة هذا الاستحقاق الدستوري، وتعاليه فوق العديد من حملات التجني والتشويه والافتراء التي تستهدفه».

تقرير

حكومة الحريري ورقة إيرانية... وسعودية

كل المؤشرات توحي بأن الحكومة مؤجلة إلى إشعار آخر. بين العقوبات الأميركية وتشدد كل من طهران والرياض، لا يمكن الكلام حالياً عن مفاوضات جدية لخرق جدار أزمة التأليف

هيام القصيفي

في ظل المراوحة الحالية للوضع الحكومي، لا يفصل سياسيون متابعون وضع لبنان عن استحقاق بدء العقوبات الأميركية على إيران. وإذا كان الكلام عن ربط مصير الحكومة بتطورات الجوار بديهياً إلا أنه مع كل استحقاق تبرز معطيات جديدة. فالواقع يؤشر دوماً إلى هذا الترابط، علماً أن متابعين على صلة بدوائر أميركية يتحدثون عن مؤشرات تساهم في تعميق الأزمة الحكومية الراهنة.

منذ أن تجدد الخلاف الأميركي - الإيراني حول الملف النووي، تشهد إدارة دونالد ترامب، صراعاً بين خطين، الأول، تمثله وزارة الدفاع التي تريد «إخضاع» إيران، لكن من دون شنّ حرب عليها أو تشديد الخناق عليها، والخط الثاني تمثله وزارة الخارجية في ظل الولاية الحالية للوزير مارك بومبيو، والتي تميل إلى التشدد مع إيران وحتى ضربها ويتفق معها في الرؤية نفسها مستشار الأمن القومي جون بولتون.

لا يعني هذا التناقض، أن وزارة الدفاع الأميركية بقيادة جيمس ماتيس راغبة في بناء أفضل علاقات مع إيران من دون أثمان، لكنها تميل إلى اجتذابها إلى الحوار والتفاوض مع دفع أثمان تحددها واشنطن كما حصل مع كوريا الشمالية. أما وزارة الخارجية فترى أن إيران ليست كوريا الشمالية وأنها مختلفة عنها بنفوذها، إذ تمد سيطرتها على جزء أساسي من الشرق الأوسط وتحرك ساحات لبنان وسوريا والعراق واليمن وغزة، ما يستوجب أن تُعامل بأسلوب أقوى من الذي مورس ضد كوريا الشمالية. وبين هذين الخطين المتناقضين، تتأرجح نظرة الرئيس الأميركي إلى مستقبل العلاقة مع إيران وكيفية مقاربة أزمة الاتفاق النووي والعقوبات، فيتشدد في روزنامة العقوبات ويفتح في الوقت نفسه نافذة للحوار معها.

في المقابل، فإن إيران التي تعلن مواقف متشددة تجاه واشنطن وتعليقها الاتفاق النووي، لا تقفل الباب أمام أي حوار، لا عبر سلطنة عمان، ولا حتى عبر الشركاء في الاتفاق، لا سيما العواصم الأوروبية المتضررة أيضاً من رد الفعل الأميركي، والتي تقف إلى جانب طهران حالياً. لكن إيران، إذا اضطرت للتفاوض مجدداً، فلن تذهب ضعيفة إليه مهما كان شكله. ومصدر قوتها، الأوروبيون المؤيدون لها، والتناقض الحالي في الإدارة الأميركية، إضافة إلى السبب نفسه الذي يجعل الخارجية الأميركية متشددة حيالها، أي دورها في المنطقة، وهي ستكون حالياً في مرحلة تجميع أوراقها للمواجهة بها. ومن الطبيعي في هذه الحال أن يكون لبنان أحد هذه الأوراق.

وفيما تذهب واشنطن إلى فتح الملف الإيراني في المنطقة على مصراعيه، ويتريث حزب الله في إبداء مواقف علنية من الحكومة، ترتفع فجأة لهجة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون. ومن ثم يتشدد في تلويحه تارة بحكومة أكثرية وتارة برفض مطالب الأفرقاء السياسيين، وعدم محاولته فتح كوة في جدار الأزمة. لا بل إن عودته إلى الظهور الإعلامي والسياسي، بخلاف الأسلوب الذي اعتمده منذ بداية عهده، ليحدد بنفسه رؤيته للحكومة ومطالب الأفرقاء منها، ويحدد خليفته المستقبلي لرئاسة الجمهورية، يؤشر إلى أن الأزمة مرجحة للتفاقم أكثر، على رغم أن مقربين من رئيس الجمهورية يعتبرون أن الخلاف المحلي الضيق قابل للحل مع بعض التنازلات المحدودة، وأن لا ضرورة لهذا الأسلوب لأنه ليس الأمثل والأصلح حالياً. فعودة الجنرال إلى لعب دور المعارض كما درج عليه من الرابية تظهر وكأنه لم يخرج بعد من صورته السابقة ليدخل في عباءة رئيس الجمهورية. ناهيك عن أن عون يتحدث بنفسه عن مرحلة الاستحقاق الرئاسي، في سابقة لم تحصل مع أي من أسلافه الرؤساء والأرجح لن تحصل مستقبلاً، بغض النظر عن هوية مرشحه وما يدور حول هذا الترشيح من التباسات، واحتمال نجاح السيناريوات الموضوعة لتقريب موعد هذا الاستحقاق. ولا يكتفي عون بذلك، بل يعمد إلى تصعيد الخلاف مع حليف السعودية، أي رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع، ومن ثم مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، من دون أن يوفر بسهامه الرئيس المكلف سعد الحريري.

يتقدم لبنان عند السعودية على غيره من ساحات. فيأتي الرد على إيران وحلفائها بالمراوحة الحكومية

هذا الانقلاب في المشهد الرئاسي يعطي للأزمة الحكومية طابعاً محلياً، لكنه في الحقيقة يشكل أيضاً جزءاً من لعبة عض الأصابع الإقليمية. لأن السعودية دخلت أيضاً على خط الأزمة ودورها مرشح أكثر لمزيد من الحضور، في ضوء المواقف الأميركية المتأرجحة من إيران. فالسعودية ومعها الإمارات، وطبعاً إسرائيل، من الدول المؤيدة لضرب إيران، وهي لا تنظر بعين الرضى إلى المواقف الأوروبية وتردد ترامب، خصوصاً بعد أشهر الود بينها وبينه، بما يناقض العلاقة مع إدارة الرئيس باراك أوباما. وعلى هذا المسار، يتحدد مصير «الناتو» العربي المعروض أميركياً منذ أشهر، ومدى موافقة السعودية عليه كي يبصر النور، إن لم تحصل أيضاً على ما يرضيها على الخط الإيراني، فلا تقود المواجهة معها وحدها ومعها دول الخليج. ولأن السعودية تترقب بحذر المرحلة الممتدة من آب إلى تشرين الثاني حتى تتضح صورة العلاقة الأميركية - الإيرانية، تحاول هي أيضاً اللعب حيث نفوذها أقوى وأفعل. وحتى الآن، يتقدم لبنان أكثر من أي ساحة أخرى، في أوراق السعودية، فترد الأخيرة على إيران وحلفائها في لبنان عبر المراوحة الحكومية.

حكومة الحريري مؤجلة حتى إشعار إقليمي آخر (دالاتي ونهرا)

علم وخبر

عثمان يصرخ في الضباط: من لم يُعجبه، فليخلع البزة ويرحل

لم يكتف مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان بالـ«أمر العام» الذي أصدره قبل أسابيع، معمماً على ضباط المديرية أنه ممنوع انتقاد ما أسماها «القيادة الحكيمة». فقد دعا عثمان، قبل أيام قليلة، كبار الضباط من عمداء وعقداء إلى اجتماع طارئ على خلفية التسريبات والاعتراضات على مرسوم الأقدميات، موجهاً تأنيباً وتهديداً ضمنياً للضباط الحاضرين بقوله لهم: «أنا أعرف من يُسرّب المعلومات للإعلام. أنا أعرف الفاسد منكم. لعلمكم فقط، أنا باقٍ ست سنوات ومن لم يُعجبه، فليخلع البزة ويرحل».

دبلوماسية تطلب إقامة لشريكتها

في وقت خطت بلدان عدّة، ومنها الفاتيكان، خطوات متقدمة في ما خصّ حقوق المثليين الجنسيين، لا يزال لبنان الرسمي بعيداً جداً في التعامل مع هذا الملّف. فبحسب المعلومات، تطلب سفيرة كندا في بيروت إيمانويل لامورو، من وزارة الخارجية اللبنانية، منح شريكتها في الحياة التي ترغب في الإقامة معها في لبنان، الإقامة الدبلوماسية التي تُمنح لزوجات وأزواج الدبلوماسيين. إلا أنّ دوائر القرار في قصر بسترس، مُحتارة حتى الآن، في كيفية التعامل مع هذا الطلب، خصوصاً أنه لم يسبق لها أن تعاملت مع حالات دبلوماسية كهذه من قبل.

«تقرير لطيف» لمفوضية اللاجئين

تبلغت وزارة الخارجية أن آخر تقرير صادر عن مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كُتبَ بلغة «لطيفة جداً»، تناقش طريقة التعامل السابقة للمفوضية مع ملف عودة النازحين السوريين إلى بلادهم، والتي أدت إلى أن توقف وزارة الخارجية اللبنانية إصدار إقامات جديدة للعاملين في المفوضية. يذكر التقرير أنّ اجتماعاً حصل مع الوزارات المعنية، في بيروت بتاريخ 6 تموز الماضي، وقد نوقشت إجراءات عودة النازحين التي ستُطبق، على أن يُعقد اجتماعٌ ثانٍ خلال الشهر الجاري، يُناقش «العراقيل» أمام عودة النازحين في سوريا، استكمالاً للحوار الذي أطلقته المفوضية مع الحكومة السورية في العام 2017. وورد في التقرير أنّه في الـ2016، عاد 4950 شخصاً سورياً إلى ديارهم. ارتفع العدد في الـ2017، إلى 11050 شخصاً، لينخفض مع معارك شرق الغوطة في بداية الـ2018. وخلال هذا العام، سُجّلت عودة 1100 نازح (حتى 19 تموز 2018). العراقيل أمام عودة النازحين، بحسب تقرير مفوضية اللاجئين، هي الرسوم التي كان على النازحين، الذين لم يُجددوا إقاماتهم أو لا يحملون أوراقاً رسمية، تسديدها لدى مغادرتهم. وذكر التقرير، أنّ المفوضية عملت على حلّ هذه النقطة مع الأمن العام اللبناني، ولم تُسدد المجموعات الجديدة التي غادرت أي رسوم.

وكان لافتاً، تشديد المفوضية في تقريرها على أنّ نشاطاتها في مخيمات النزوح، لم يكن الهدف منها عرقلة العودة، «ولكن هدفت إلى جعل العودة ناجحة». وتدّعي أنّ المقابلات التي أجراها موظفو المفوضية مع النازحين، هدفها «تمكين المفوضية من تحديد الأمور التي بحاجة إلى مساعدة، قبل مغادرة النازحين، وإمكان متابعة أوضاعهم بعد عودتهم إلى بلادهم، تحديداً لمّ شمل العائلات والحصول على المستندات اللازمة».